● أخبار قصيرة

ترامب يدعو لعودة روسيا إلى نادي الدول الكبرى

صرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في اجتماع صحفي بالمكتب البيضاوي أنه يؤيد عودة روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى. وأوضح أن إخراج موسكو من المجموعة كان قراراً غير صائب.

وكان تجمع القوى الاقتصادية العالمية المعروف حالياً باسم "مجموعة السبع" يضم روسيا في السابق تحت مسمى "مجموعة الثمانية". إلا أن عضوية روسيا علقت في عام ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية، وذلك خلال فترة رئاسة باراك أوباما.

تصريحات ترامب، التي نقلتها وكالة بلومبرغ للأنباء، تعكس رغبته في إعادة تشكيل المجموعة بصيغتها السابقة، مما قد يفتح الباب لمناقشات جديدة حول دور روسيا في المنظومة الاقتصادية العالمية.

ساحل العاج تنفي وجود خطط لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية

نفى كاكو أدوم، وزير خارجية ساحل العاج (كوت ديفوار)، وجود أي معلومات لدى بلاده حول خطط لإقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أراضيها. وقال في تصريحات لوكالة "نوفوستي": "رغم علاقاتنا مع الولايات المتحدة، لم يتم التطرق مطلقاً إلى مسألة إنشاء قاعدة عسكرية في بلادنا حتى الآن".

يأتي هذا النفي في أعقاب تصريحات أدلى بها رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية، الجنرال تشارلز براون، حول إمكانية إقامة قواعد عسكرية جديدة في غرب إفريقيا كبديل للقواعد التي انسحبت منها القوات الأمريكية في النيجر.

كما تداولت بعض وسائل الإعلام أنباءً عن موافقة ساحل العاج على إنشاء قاعدة أمريكية في شمال غرب البلاد قرب منطقة أوديني، وهو ما يتعارض مع نفي وزير الخارجية.

أفغانستان: تقرير منظمة الشفافية الدولية غير صحيح

أبدى "حمد الله فطرت"، نائب المتحدث باسم حكومة طالبان، ردة فعله على تقرير منظمة الشفافية الدولية، واصفاً إياه بغير الصحيح.

وأكد أن الحكومة المؤقتة في أفغانستان قد تخلصت من الفساد على المستوى العام، واتخذت خطوات راسخة لمكافحة هذه المشكلة. وأضاف فطرت أنه قد تكون هناك بعض المشكلات في المستويات الأدنى، ولكن بشكل عام، تحسن وضع الفساد في أفغانستان. كما شدد نائب المتحدث باسم حكومة طالبان على أن المنظمات الدولية تستند في إعداد تقاريرها إلى مصادر غير موثوقة.

في ظل تبنيه نهجاً مختلفاً عن سلفه بايدن

كيف ستتأثر آسيا الوسطى بسياسات ترامب حيال الطاقة؟

الوفاق / أحدثت عودة ترامب مجدداً إلى السلطة تحولاً خطيراً في الساحة الدولية. فقد جعلت سياسات ترامب في مختلف القضايا الاهتمام بالأبعاد المتعددة أمراً مهماً وحيوياً. ومن القضايا التي لفتت انتباه المحللين فيما يتعلق بسياسات ترامب هي قضية الطاقة. فبالإضافة إلى الشرق الأوسط، تعد منطقة آسيا الوسطى من المناطق التي تمتلك احتياطيات كبيرة من الطاقة. وتعتبر آسيا الوسطى منطقة رئيسية لتوفير الطاقة العالمية، حيث تمتلك دول المنطقة مثل كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان موارد هائلة من النفط والغاز. في هذا المقال، سيتم تحليل السياسات المحتملة لترامب تجاه الطاقة وتأثيرها على منطقة آسيا الوسطى.

خلال فترته الأولى، ركز ترامب بشكل كبير على استقلال الطاقة الأمريكي والمنافسة مع الصين وروسيا. وقد تبنت أمريكا في عهد بايدن نهجاً مختلفاً تجاه الطاقة، حيث ركزت على تطوير الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. يمكن لعودة ترامب إلى السلطة أن تغير هذه المعادلات وتؤدي إلى إحياء سياسات دعم النفط والغاز، كما أكد ترامب في خطاباته الأولية على توسيع استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي. خلال فترة رئاسته الأولى من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١، اتبع ترامب سياسة الهيمنة على الطاقة، والتي شملت زيادة إنتاج النفط والغاز الأمريكي، وتخفيف اللوائح البيئية، ودعم صادرات الطاقة. وركزت سياساته على المنافسة مع الصين وروسيا. ولفهم أفضل لسياسات ترامب وبايدن تجاه الطاقة وآسيا الوسطى، سنقوم بمقارنة بين الرئيسين الأمريكيين في هذا الصدد.

السياسات المتباينة لترامب وبايدن

منذ توليه المنصب، ركز بايدن على خفض انبعاثات الكربون، ودعم الطاقة المتجددة، والحد من الاستثمار في الوقود الأحفوري. كما أدت العقوبات الغربية والأمريكية الشديدة على روسيا، خاصة بعد بدء الحرب في أوكرانيا، إلى زيادة أهمية آسيا الوسطى في توفير الطاقة لأوروبا. رغم أن إدارة بايدن أقل ميلاً لزيادة التعاون المباشر مع الدول المنتجة للنفط والغاز. تختلف سياسة ترامب في مجال الطاقة عن سياسة بايدن. قد تؤدي هذه السياسة إلى زيادة وجود الشركات الأمريكية في مشاريع النفط والغاز في آسيا الوسطى. وقد يختلف نهج ترامب تجاه العقوبات الروسية، مما قد يؤثر مباشرة على دور آسيا الوسطى في صادرات الطاقة. أعلن ترامب مراراً أنه يسعى لإنهاء الحرب في أوكرانيا وتخفيف العقوبات على روسيا، مما قد يغير سياسات الطاقة الأمريكية في آسيا الوسطى. ومن القضايا المهمة لترامب، بالنظر إلى توجهاته وسياساته في فترته الأولى وفي فترته الرئاسية الثانية والتي تعتبر مؤثرة للغاية في قضية طاقة آسيا الوسطى، هي قضية الصين.

الصين هي أكبر مستورد للنفط والغاز من آسيا الوسطى، وقد مولت مشاريع بنية تحتية رئيسية مثل خط أنابيب الغاز بين تركمانستان والصين. من المحتمل أن يحاول ترامب تقليل نفوذ الصين في المنطقة وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في طاقة آسيا الوسطى. في الواقع، يمكن توقع حدوث نوع من الحرب الباردة في مجال الطاقة في منطقة آسيا الوسطى بين الولايات المتحدة والصين. إذا زاد ترامب إنتاج وتصدير النفط والغاز الأمريكي، فقد يكون أقل ميلاً للمنافسة مع آسيا الوسطى في توفير الطاقة لأوروبا. من ناحية أخرى، إذا فرض ترامب سياسات تجارية أكثر صرامة ضد الصين، فقد تتأثر دول آسيا الوسطى المعتمدة على الصين. بالإضافة إلى ذلك، قد يسهل ترامب الاستثمار في مشاريع النفط والغاز خارج أمريكا، وقد يكون للشركات الأمريكية حضور نشط واستثمارات واسعة في مشاريع الطاقة في آسيا الوسطى. قد تحظى مشاريع مثل TAP (خط أنابيب عبر الأدرياتيك) و TANAP (خط أنابيب عبر الأناضول) التي تنقل غاز آسيا الوسطى إلى أوروبا، أو خط أنابيب عبر بحر قزوين بدعم أكبر. ومع ذلك، يجب النظر إلى المنافسة مع الصين ومحاولات تقليل نفوذها وإلحاق الضرر بها من قبل الولايات المتحدة في سيناريو تخفيف الضغط على روسيا. كانت لترامب علاقات أفضل مع روسيا في فترته الأولى. إذا خفف العقوبات على روسيا في فترته الثانية، فقد تغير هذه السياسة مسارات تصدير الطاقة من آسيا الوسطى. وفي هذا السياق، هناك همهمات حول اتفاق مع روسيا بشأن إنهاء الحرب في أوكرانيا ومحاولات تخفيف العقوبات. قد يؤدي هذا إلى اضطرار دول المنطقة للاختيار بين الاعتماد على روسيا أو الصين أو الغرب.

سيناريوهات محتملة: زيادة الوجود الأمريكي والمنافسة مع الصين

في هذا السيناريو، سينفذ ترامب سياسات لزيادة الاستثمار الأمريكي في موارد الطاقة في آسيا الوسطى بهدف تقليل نفوذ الصين في سوق الطاقة العالمي. وفي هذا السياق، سيتم تشجيع شركات النفط والغاز الأمريكية مثل ExxonMobil و Chevron على الاستثمار في مشاريع النفط والغاز في آسيا الوسطى. من ناحية أخرى، قد تقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية ومالية لدول المنطقة لتطوير البنية التحتية للطاقة وخطوط الأنابيب لإنشاء مسارات تصدير مستقلة عن الصين وروسيا. كما ستمارس ضغوطاً أكبر على الصين لتقليل نفوذها في آسيا الوسطى، مثلاً من خلال العقوبات أو خلق عوائق تجارية للتعاون بين الصين ودول المنطقة. وأخيراً، من المحتمل أن توسع واشنطن علاقاتها مع كازاخستان وتركمانستان وأوزبكستان لإبعادها عن الاعتماد المفرط على الصين وروسيا. قد يؤدي هذا السيناريو إلى رد فعل سلبي من الصين وروسيا وزيادة التوتر في آسيا الوسطى والضغط الاقتصادي أو الجيوسياسي على دول المنطقة.

التركيز على إنتاج الطاقة المحلي الأمريكي

في هذا السيناريو، سيركز ترامب على زيادة إنتاج النفط والغاز الأمريكي وتقليل واردات الطاقة من مناطق أخرى في العالم. ستؤدي هذه السياسة إلى تقليل أهمية آسيا الوسطى في استراتيجية الطاقة الأمريكية وإظهار اهتمام أقل بالاستثمار المباشر في موارد الطاقة في آسيا الوسطى، لأنه مع زيادة الإنتاج المحلي، ستكون هناك حاجة أقل للموارد الخارجية. ستعطي سياسة ترامب هذه الأولوية للتعاون مع الدول المنتجة للنفط مثل السعودية والإمارات، وستفقد منطقة آسيا الوسطى أهميتها في سياسة الطاقة الأمريكية. في هذا السيناريو، ستميل آسيا الوسطى للتعاون أكثر مع أوروبا والصين، وستتمتع المنطقة باستقرار أكبر، وسيؤدي ذلك إلى اعتماد دول آسيا الوسطى على الصين وروسيا وتقليل النفوذ الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، مما قد يكون ضد المصالح الاستراتيجية طويلة المدى لواشنطن.

تخفيف الضغط على روسيا

في هذا السيناريو، سيتبنى ترامب، على عكس بايدن، سياسة أكثر ليونة تجاه روسيا وقد يخفف العقوبات المفروضة على موسكو. سيسمح هذا لروسيا بالحفاظ على دورها أو تعزيزه في صادرات الطاقة من المنطقة. سيؤدي هذا إلى تعزيز مسارات تصدير الطاقة من آسيا الوسطى عبر روسيا مرة أخرى، وقد يعود الاتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على الغاز الروسي. قد تؤدي هذه السياسة إلى إضعاف علاقات الطاقة بين آسيا الوسطى وأوروبا. يمكن أن يؤدي هذا السيناريو إلى احتفاظ روسيا بنفوذها على خطوط الأنابيب والبنية التحتية للطاقة في آسيا الوسطى. كما ستستفيد دول آسيا الوسطى من تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن وتوسيع إمكانية بيع طاقتها عبر المسارات الروسية وتوسيع مسارات تصدير طاقتها. ومع ذلك، سيزيد هذا السيناريو من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي مرة أخرى، وهو أمر مهم للغاية. يمكن القول إن السيناريوهات الثلاثة لترامب تجاه آسيا الوسطى مستمدة من سياسته تجاه الصين وروسيا أو القضايا الوطنية التي لها تأثير مباشر على آسيا الوسطى.

يمكن القول إن السيناريوهات الثلاثة لترامب تجاه آسيا الوسطى مستمدة من سياسته تجاه الصين وروسيا أو القضايا الوطنية التي لها تأثير مباشر على آسيا الوسطى

النمسا.. أزمة سياسية بعد فشل مفاوضات تشكيل الحكومة

نقلاً عن صحيفة "تاغس شاو"، بعد فشل المفاوضات الطويلة بين الأحزاب الفائزة في الانتخابات البرلمانية النمساوية لتشكيل حكومة ائتلافية، تقف البلاد الآن على أعتاب فترة غامضة وغير واضحة المعالم.

يتعين الآن على الرئيس النمساوي فان دير بيلين إيجاد حل، وقد يكون إجراء انتخابات جديدة أحد الخيارات المطروحة.

استمرت المفاوضات بين حزب الحرية اليميني المتطرف وحزب الشعب النمساوي لتشكيل الحكومة الجديدة لأكثر من شهر، لكنها وصلت الآن إلى طريق مسدود.

منذ نحو ١٣٦ يوماً، تحاول الأحزاب السياسية في النمسا إيجاد أغلبية مقبولة لتشكيل حكومة فيدرالية جديدة، وهو رقم قياسي حتى بالنسبة للنمسا التي تستغرق فيها عملية تشكيل الحكومة تقليدياً وقتاً أطول من غيرها. والآن، يشهد البلد عودة أخرى إلى نقطة البداية. ويتعين على الرئيس النمساوي أن يقرر الاتجاه الذي سيقود البلاد إليه.

بعد يوم مثير وعقب الإعلان عن فشل المفاوضات بين حزب الحرية وحزب الشعب النمساوي لتشكيل حكومة ائتلافية - وهو حدث سيُسجل في كتب التاريخ - حاول فان دير بيلين تهدئة الأجواء، مصرحاً بأن هذا التطور قد يكون مؤسفاً لطرف أو آخر لكنه لا يشكل سبباً حقيقياً للقلق بالنسبة للبلاد ككل.

وأعلن الرئيس النمساوي أن هناك حالياً حكومة فيدرالية مؤقتة برئاسة "ألكسندر شالنبرغ"، وزير الخارجية السابق المعترف به دولياً، وأن هناك أربعة حلول أخرى متاحة وفقاً للدستور.

وحدد الرئيس الفيدرالي النمساوي الحلول التالية للخروج من الأزمة: إجراء انتخابات جديدة، تشكيل حكومة أقلية، تشكيل حكومة تكنوقراط، أو التوصل إلى تسوية بين الأحزاب الممثلة حالياً في البرلمان.

يطالب حزب الحرية اليميني المتطرف بإجراء انتخابات جديدة في البلاد، وهو ما سيصب في مصلحته. فوفقاً لاستطلاعات الرأي الحديثة، إذا أجريت انتخابات الآن، يمكن للشعبويين اليمينيين توقع الحصول على ٣٥٪ من الأصوات والتقدم عدة مراتب مقارنة بالجولة السابقة ليحتلوا المركز الأول.

لكن المشكلة تكمن في أن هذا السيناريو سيؤدي إلى تكرار الوضع السابق. فللحصول على أغلبية حكومية، يجب على أحد الأطراف التحالف مع هربرت كيكل، رئيس حزب الحرية اليميني المتطرف. لكن حزب الشعب النمساوي (ÖVP) هو الخيار الوحيد المطروح، وقد تلاشى هذا الخيار تدريجياً في الأيام الأخيرة.

وأعلن حزب الشعب النمساوي أن هربرت كيكل قد فشل بسبب تسرعه نحو السلطة، معتبراً أن فرصة حزب الحرية للفوز بمنصب المستشار في النمسا قد انتهت.

من جهته، اتهم حزب الشعب النمساوي كيكل بالسعي للسلطة وعدم المرونة. وقد ظهرت مؤخراً خلافات بين الطرفين، خاصة حول توزيع الوزارات.

حقق حزب الحرية العام الماضي أقوى حضور له في البرلمان النمساوي للمرة الأولى بحصوله على ٢٨,٨٥٪ من الأصوات. ومع ذلك، لم يكن أي من الأحزاب الرئيسية الأخرى مستعداً في البداية لتشكيل ائتلاف معه.

بعد فشل المفاوضات الائتلافية بين حزب الشعب النمساوي والحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب نيوس الليبرالي، كلف الرئيس الفيدرالي للمرة الأولى حزباً يمينياً متطرفاً - حزب الحرية النمساوي - بتشكيل الحكومة في بداية يناير.